مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9527

الأربعاء، 10 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 17/10

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد جانغ جون
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 17/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/37 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يعلق بلدنا أهمية قصوى على مسألة الملاحة الدولية الآمنة. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا أن نغفل عن الحالة الراهنة في البحر الأحمر، بالنظر إلى أن العديد من البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على توصيل السلع الأساسية عبر طرق البحر الأحمر.

وقد أدنا مراراً وتكراراً الهجمات على السفن المدنية وغيرها من الأفعال التي تعرض للخطر حرية وسلامة الملاحة وحياة وصحة الطواقم على متن السفن. وقد حذرنا من المزيد من مخاطر التصعيد الإقليمي التي قد تنجم عن مثل هذه الخطوات ودعونا إلى احترام مبادئ سلامة الملاحة.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق من أن الولايات المتحدة وحلفاءها يفضلون، كما حدث مرات عديدة في الماضي، طريق حل المشكلة من جانب واحد بالقوة. لقد جمعوا ما يسمى بالتحالف الدولي الذي يتألف أساساً، كما هو الحال في كثير من الأحيان، من سفن من الولايات المتحدة وذلك بزعم ضمان الأمن، على الرغم من أن شرعية أعماله تثير في الواقع أسئلة خطيرة لا سيما فيما يتعلق بالقانون الدولي. وينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام بشأن الأهداف الحقيقية لواضعي مشروع القرار S/2024/37. لا يتعلق الأمر بضمان سلامة الملاحة في البحر الأحمر، بل بمحاولة لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على أعمال التحالف بمباركة من مجلس الأمن إلى أجل غير مسمى.

وهذا الاستنتاج واضح في الصياغة الحالية للفقرة 3 من المنطوق التي تتضمن حق الدول في الدفاع عن سفنها من الهجمات، وهو حق لا وجود له في القانون الدولي. تبدو هذه البدعة موضع شك خطير من وجهة نظر قانونية وسياسية.

ولمعالجة ذلك التشويه، نقترح التعديلات الشفوية التالية، التي وزعت نصوصها على الوفود.

أولاً، نقترح إضافة فقرة تاسعة جديدة إلى ديباجة مشروع القرار، تشدد على أن جميع أحكامه ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها تشكل سوابق أو تنشئ قواعد جديدة للقانون الدولي:

(تكلم بالإنكليزية)

”وإذ تشدد على أن جميع الأحكام الواردة في هذا القرار ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها تنشئ سابقة أو قواعد جديدة للقانون الدولي“.

(تكلم بالروسية)

وفيما يتعلق بالقواعد غير الموجودة بشأن حق المرء في الدفاع عن سفنه، نقترح حذف تلك الإشارة والاستعاضة عنها بإشارة إلى الحقوق المنطبقة للدول الأعضاء وفقاً للقانون الدولي، وهو أمر أكثر أهمية في هذا السياق. واقتراحنا هو الاستعاضة عن صيغة الفقرة 3 من المنطوق وهي:

(تكلم بالإنكليزية)

”تحيط علماً بحق الدول الأعضاء، وفقاً للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها من الهجمات، بما فيها الهجمات التي تقوض حقوق الملاحة وحرياتها“

(تكلم بالروسية)

بالعبارة التالية:

(تكلم بالإنكليزية)

”وتحيط علماً في هذا الصدد بالحقوق المنطبقة للدول الأعضاء وفقاً للقانون الدولي“.

(تكلم بالروسية)

أخيراً، وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، لمعالجة الحالة في البحر الأحمر، يجب أن نلقي نظرة صادقة على ما حدث وأن نعترف بأنه من التداعيات الإقليمية للعنف الذي يغرق فيه قطاع غزة منذ أكثر من ثلاثة أشهر نتيجة للعملية العسكرية الإسرائيلية الوحشية غير المسبوقة. ولكي تهدأ مياه البحر الأحمر مرة أخرى، هناك حاجة إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ووضع حد للمجزرة في غزة، والمعالجة الجدية لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن التصعيد في غزة هو السبب الجذري للوضع الحالي في البحر الأحمر. وسيفقد مشروع القرار، من دون الإشارة إلى ذلك، العلاقة السببية وسيتشوه السياق الرئيسي.

ولهذا السبب نقترح في الفقرة 7 من المنطوق، بعد عبارة:

(تكلم بالإنكليزية)

”بما في ذلك النزاعات التي تسهم في التوترات الإقليمية“،

(تكلم بالروسية)

أن تضاف العبارة التالية:

(تكلم بالإنكليزية)

”ولا سيما النزاع في قطاع غزة“.

وندعو الوفود إلى التصويت تأييداً لتعديلاتنا المقترحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): تنص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على ما يلي:

”عند اقتراح تعديلين أو أكثر على اقتراح أو مشروع قرار، يبت الرئيس في ترتيب التصويت عليها. وفي العادة، يصوت مجلس الأمن أولاً على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن الاقتراح الأصلي، ثم على التعديل الأقل منه بعداً، وهكذا حتى يتم طرح جميع التعديلات للتصويت؛ ولكن إذا كان التعديل يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن ذلك التعديل يطرح أولاً للتصويت.“

وبناء على ذلك، سأطرح للتصويت الآن التعديل المقترح الأول.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الجزائر، سيراليون، الصين

المعارضون:

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، غيانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نال التعديل 4 أصوات مؤيدة مقابل صوتين معارضين وامتناع 9 أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح للتصويت الآن التعديل المقترح الثاني.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الجزائر، سيراليون، الصين

المعارضون:

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، غيانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نال التعديل 4 أصوات مؤيدة مقابل صوتين معارضين وامتناع 9 أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح للتصويت الآن التعديل المقترح الثالث.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الجزائر، سيراليون، الصين، غيانا

المعارضون:

المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نال التعديل 5 أصوات مؤيدة مقابل صوتين معارضين وامتناع 8 أعضاء عن التصويت. ولم يعتمد التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتمنى سنة جديدة سعيدة للزملاء، بما أن هذه هي أول جلسة لي هذا العام.

لقد صوتنا معارضين جميع التعديلات الروسية الثلاثة التي قدمت، على ما نعتقد، بسوء نية – في اللحظة الأخيرة – وكانت، كما هو الحال في كثير من الأحيان، منفصلة عن الواقع.

لقد صوتنا معارضين التعديل الروسي الذي أشار زوراً إلى أن النزاع في غزة هو سبب هجمات الحوثيين الانتهازية الوقحة. إن نشوة السلطة قد أسكرت الحوثيين ببساطة. وكان من شأن هذا التعديل أن يزيد من جرأة الحوثيين ويرسي سابقة خطيرة للمجلس لإضفاء الشرعية على تلك الانتهاكات للقانون الدولي. وكما يقرّ مشروع القرار S/2024/37، فإن الديناميات الإقليمية، بما في ذلك تزويد إيران بالأسلحة المتقدمة التي تمكن الحوثيين من استهداف السفن التجارية، قد ساهمت في هذا الوضع. ولا جدال في الحقائق: الحوثيون يستهدفون مجموعة من السفن، يملك الإسرائيليون بعضاً منها أو يشغلونها. ولذلك، فإن موضع الخلاف هنا ليس نزاعا بعينه، بل المبدأ البسيط المتمثل في دعم حرية الملاحة وممر مائي حيوي للتدفق الحر للتجارة العالمية. وينبغي للمجلس ألا يضفي الشرعية أبدا على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي.

كما صوت وفد بلدنا أيضا معارضا للتعديل الروسي الذي حذف الإشارة إلى حق الدول في الدفاع عن النفس. فمن الثابت منذ زمن بعيد أن للدول الحق في الدفاع عن السفن التجارية من الهجمات. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أمس عندما تعرضت سفننا لهجوم من جانب الحوثيين. وإذا استمرت هجمات الحوثيين، فستكون هناك عواقب. هذه هي خلاصة القول. وقد أُتيح لزملائنا الروس متسع من الوقت والفرص لتقديم تعديلات خلال المفاوضات وتشاورنا عن كثب مع جميع أعضاء المجلس طوال هذه العملية. لقد حاولت روسيا مرة أخرى أن تمارس الألاعيب السياسية مع المجلس، وسررنا برؤية غالبية الدول الأعضاء تقف ضد تلك الألاعيب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): إن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار S/2024/37، المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): خلال جلسة المجلس التي عقدت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9525)، طالبت الدول الأعضاء الحوثيين بالوقف

الفوري للهجمات البحرية في البحر الأحمر. ومنذ ذلك الحين، عملت الولايات المتحدة بشكل وثيق مع اليابان للتوصل إلى توافق في الآراء حول قرار قوي يروج لهذه الرسالة تحديدا. وإذا اعتُمد مشروع القرار، فإن ذلك سيُظهر اتحاد المجلس بشأن هذه المسألة المهمة للغاية. ويعبر النص الذي سنصوت عليه بعد قليل عن الأفكار التي طرحها العديد من أعضاء المجلس.

يطالب مشروع القرار بشكل لا لبس فيه الحوثيين بوقف هجماتهم السافرة، التي تنتهك القانون الدولي. ويؤكد دعم المجلس لحقوق وحريات الملاحة للسفن التابعة لجميع الدول في البحر الأحمر، بما في ذلك السفن التجارية التي تعبر مضيق باب المندب، وفقا للقانون الدولي. ويوضح أنه يجب عدم إعاقة المرور العابر للتجار والسفن التجارية عبر البحر الأحمر.

وقد شُنت عشرات الهجمات منذ تشرين الثاني/نوفمبر على النقل البحري في البحر الأحمر تضررت منها أكثر من 40 دولة. كما يحتجز الحوثيون أكثر من 25 رهينة من طواقم السفن التي استولوا عليها هذا الخريف. وقبل أقل من 24 ساعة، وفي أكثر هجماتهم تعقيدا حتى الآن ضد العديد من السفن في البحر الأحمر، حاول الحوثيون مرة أخرى عرقلة العبور الآمن.

ولذلك، من الواضح أنه يجب على المجلس أن يتكلم الآن بصوت موحد وأن يعتمد مشروع القرار هذا. فهجمات الحوثيين المتكررة على الملاحة الدولية تهديد أمني. وهي تشكل تهديدا اقتصاديا وتزيد من الأسعار التي يدفعها الناس مقابل الغذاء والدواء والطاقة. وكما يؤكد مشروع القرار المعروض علينا، فإنها تشكل تهديدا إنسانيا وتقوض قدرة المجتمع الدولي على إيصال المساعدات إلى أكثر من 21 مليونا من أبناء الشعب اليمني المحتاجين. ولكل هذه الأسباب، من الأهمية بمكان أن يتكلم مجلس الأمن بشأن ضرورة احترام القانون الدولي، فضلا عن الحقوق والحريات الملاحية.

وحتى مع استمرارنا في مطالبة الحوثيين بوقف هذه الهجمات، يجب علينا أيضا عدم التغاضي عن أن إيران هي التي مكنت الحوثيين منذ فترة طويلة من شن هجمات. فمن دون الدعم الإيراني، سيواجه الحوثيون صعوبات في تعقب ومهاجمة السفن التجارية، التي تبحر في ممرات الشحن عبر البحر الأحمر وخليج عدن، بشكل فعال. وعلى وجه التحديد، نقلت إيران منظومات أسلحة متقدمة إلى الحوثيين، بما في ذلك المنظومات الجوية غير المأهولة والقذائف الانسيابية للهجوم البري والقذائف التسيارية المستخدمة في الهجمات على السفن البحرية. واسمحوا لي أن أقول بكل وضوح: يشكل تزويد الحوثيين بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها انتهاكا للقرار 2216 (2015). واعتماد مشروع القرار اليوم سيؤكد من جديد وجوب أن تتقيد جميع الدول الأعضاء، بما فيها إيران، بالتزاماتها.

ويشكل تهديد حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر تحديا عالميا يستلزم استجابة عالمية. والمبدأ الأساسي لحرية الملاحة على المحك، ويتعين أن يسمع الحوثيون وأي طرف يمكّنهم من ذلك رسالة واضحة من المجلس: يجب أن تتوقف هذه الهجمات. فلنفِ بمسؤوليتنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، عن ردع تلك التهديدات باعتماد مشروع القرار حسن التوقيت هذا بالإجماع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين، موزامبيق

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نال مشروع القرار 11 صوتا مؤيدا ولم يعارضه أي عضو، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2722 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يتسم البحر الأحمر بأهمية حيوية للنقل البحري العالمي. وحاليا، يشهد هذا الممر البحري الحيوي أزمة. إذ هاجم الحوثيون مرارا السفن التجارية بأسلحة متطورة، مثل القذائف التسيارية المضادة للسفن والطائرات المسيَّرة والقوارب الصغيرة. كما استولى الحوثيون على السفينة غالاكسي ليدر التي تشغلها شركة يابانية ويحتجزون السفينة وطاقمها منذ 50 يوما تقريبا. ونطالب الحوثيين مرة أخرى بالإفراج عن السفينة وطاقمها فورا ودون قيد أو شرط.

لا يمكن تبرير ما يقوم به الحوثيون. وقد تسببت الحوادث المقلقة في البحر الأحمر بالفعل في تداعيات خطيرة على سلسلة الإمداد والاقتصاد العالمي.

إن اليابان، بوصفها دولة بحرية وعضوا مسؤولا في مجلس الأمن، لا يمكنها أن تدع هذا الأمر يستمر ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجلس أن يتكلم بصوت موحد بشأن هذه المسألة بغية حماية الأمن البحري وحقوق الملاحة في البحر الأحمر.

ولذلك، قررت اليابان أن تشارك في الصياغة، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وانخرطت في مفاوضات جادة مع أعضاء المجلس الآخرين. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ المجلس من فوره القرار 2722 (2023) اليوم. وبالنيابة عن الولايات المتحدة واليابان، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لدعم أعضاء المجلس ومشاركتهم البناءة.

إن هذا القرار سيكون بمثابة إعلان قوي بأن مجلس الأمن لا يمكن أن يقبل تصرفات الحوثيين غير المسؤولة في البحر الأحمر. كما أنه يشجع الدول الأعضاء على التعاون دوليا أو إقليميا من أجل كفالة الحقوق والحريات الملاحية.

ومن المهم أيضا أن يشجع هذا القرار مجلس الأمن على مواصلة دعم عملية السلام في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة. ونأمل أن يوفر القرار أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء لمعالجة الحالة الحرجة الراهنة فيما يتعلق بالبحر الأحمر وفي مناطق أبعد.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للوفود التي صوتت مؤيدة لتعديلاتنا المقترحة لمعالجة الطابع المسيس للقرار 2722 (2024). ونأسف لأن بقية أعضاء مجلس الأمن لم يتخذوا تلك الخطوة، مفضلين غض الطرف عن العيوب الخطيرة في النص. وقد تعذر علينا تأييد القرار الذي أعدته الولايات المتحدة واليابان بشأن سلامة الملاحة في البحر الأحمر في شكله الحالي، ولذلك امتنعنا عن التصويت.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن هذا القرار لا يمكن أن يُعتبر وسيلة لإضفاء الشرعية على الإجراءات التي يتخذها التحالف المزعوم المكون من الولايات المتحدة وأتباعها في البحر الأحمر. ونلاحظ أن الفقرة 3 من المنطوق لا ترسي حقا للدول في الدفاع عن سفنها من الهجمات – فهذا أمر لا وجود له. ويجب تنفيذ جميع الأنشطة بموجب تلك الفقرة، كما ورد في الفقرة نفسها، في امتثال تام لإطار القانون الدولي القائم.

ويتضمن القرار الذي صيغ على عجل عيوبا خطيرة أخرى من منظور القانون الدولي، بما في ذلك إشارة غير مناسبة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنظم، كما نعلم، الملاحة في أوقات السلم ولا علاقة لها بما يحدث في البحر الأحمر حاليا.

ونأسف أيضا لأنه على الرغم من الطلبات الملحة لعدد من الوفود، بما في ذلك ممثلو العالم العربي، لم يذكر القرار السبب الجذري الحقيقي لعدم الاستقرار في البحر الأحمر، ألا وهو محنة قطاع غزة. ويشوه هذا النهج الذي اتبعه القائمان على الصياغة بشكل صارخ العلاقة السببية التي تنطوي عليها تلك المسائل، مما يجعل الوثيقة مسيسة وغير متوازنة إلى حد كبير.

اليوم، تتهمنا الممثلة الدائمة للولايات المتحدة بممارسة الألاعيب السياسية. ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بالتفسيرات الخاطئة

العديدة لقرارات المجلس من جانب واشنطن. فبذريعة حماية المدنيين، دمرت قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الدولة الليبية. ومن خلال تشويه أحكام قرارات تطبيق الجزاءات الصادرة عن المجلس بشأن اليمن، اعترضت هذه القوات أسلحة في بحر العرب ما لبث أن أُرسلت إلى القوات المسلحة الأوكرانية.

ووفقا للممثلة الدائمة للولايات المتحدة، يتضح أن بلدها يساوي بين حماية السفن التجارية والدفاع عن النفس. وبتصويتها مع بريطانيا معارضتين للتعديل المقترح للفقرة التاسعة من الديباجة – ذاك المتعلق بعدم إرساء سابقة – ومعارضتين لتعديلاتنا المقترحة على الفقرة 3 من المنطوق، كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بوضوح. لقد أظهرت أن هدفهما من وراء الدفع باتجاه اتخاذ القرار هو، تحديدا، منح نفسيهما مطلق الحرية في التفسير الفضفاض لحق الدفاع عن سفنهما على أنه لغرض الدفاع عن النفس. ونود أن نحذر زملاءنا الأمريكيين من الإقدام على سلوك من هذا القبيل في هذا السياق.

ومن جانبنا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن القرار سيُطبق حصرا داخل الإطار الجغرافي للبحر الأحمر من دون تطبيق أحكامه على مناطق أخرى من محيطات العالم ومع الامتثال الكامل للقانون الدولي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة واليابان على تقديم القرار 2722 (2024).

تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الهجمات غير القانونية وغير المبررة التي يشنها مقاتلو الحوثي في البحر الأحمر. وقد حاول الحوثيون أمس شن أكبر هجوم لهم حتى الآن، حيث أطلقوا ما لا يقل عن 21 قذيفة وطائرة مسيرة باتجاه ممرات الشحن الدولية. ويمر 15 في المائة من جميع الشحنات التجارية العالمية المنقولة بحرا عبر البحر الأحمر. وتهدد تلك الهجمات برفع أسعار الغذاء والطاقة ارتفاعا حادا وبالحد من توفرهما، وهو ما من شأنه أن يلحق حتما أكبر الأضرار بأشد الناس فقرا في العالم. وكان هجوم الأمس هو السادس والعشرون من نوعه منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر. وجاء على الرغم من مطالبة مجلس الأمن للحوثيين في 1 كانون الأول/ديسمبر بوقف جميع هذه الهجمات على الفور. وفي 3 كانون الثاني/يناير، انضمت المملكة المتحدة إلى 11 بلدا في إعداد بيان للتحذير من شن المزيد من الهجمات. ولذلك، فإننا نستخدم كل الوسائل الدبلوماسية الممكنة لردع تلك الهجمات، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين للقرار.

وقد نجحت الأصول العسكرية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في البحر الأحمر في صد هجوم الأمس. فلن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح للحوثيين بتهديد السفن المدنية واستخدام إمدادات الغذاء والطاقة العالمية كأداة للمساومة. وإذا لزم الأمر، وكما ذكر وزير دفاع المملكة المتحدة سابقا، لن نتردد في اتخاذ المزيد من الإجراءات لردع التهديدات المحدقة بحرية الملاحة في البحر الأحمر. والمملكة المتحدة ملتزمة بكفالة حرية الملاحة والتجارة في البحر الأحمر.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار 2722 (2024) الذي اقترحته الولايات المتحدة واليابان نظرا للأهمية الحيوية لكفالة حرية وسلامة الملاحة في البحر الأحمر. وكما ناقش مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9525)، فإن البحر الأحمر هو أحد أهم الطرق البحرية العالمية، ويجب أن يستمر العبور القانوني عبر البحر الأحمر بحرية ومن دون عوائق.

إن الهجمات على السفن التجارية غير مبررة وغير مقبولة تحت أي ظرف. ويدين القرار، بحق، هجمات الحوثيين ويطالب بالإفراج الفوري عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها. كما يحيط علما بحق الدول الأعضاء في الدفاع عن سفنها من الهجمات بما يتوافق مع القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يدين القرار أيضا انتهاكات حظر الأسلحة بموجب القرار 2216 (2015) ويدعو الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بحظر الأسلحة. وترحب جمهورية كوريا باتخاذ هذا القرار الهام الذي جاء في حينه وتأمل أن يؤدي اتخاذه اليوم إلى وقف جميع الاستفزازات العسكرية في البحر الأحمر.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشن الحوثيون، منذ فترة، هجمات متعددة على السفن التجارية في البحر الأحمر ويستولون

عليها، مما يثير قلقا واسع النطاق في المجتمع الدولي. وقد أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/15513) في هذا الصدد في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023.

إن البحر الأحمر طريق مهم لشحن السلع ومنتجات الطاقة. ومن شأن كفالة الوصول الآمن ومن دون عوائق عبر مياهه أن يسهم لا في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة فحسب، بل في الحفاظ على استقرار سلسلة الإمداد العالمية وعملها بسلاسة، وعلى النظام التجاري الدولي أيضا. كما يتماشى ذلك مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. واستنادا إلى ذلك الموقف، فإن الصين منفتحة على استجابة المجلس فيما يتعلق باتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة وحماية الحقوق الملاحية للسفن التجارية لمختلف البلدان في البحر الأحمر بموجب القانون الدولي.

وقد شاركت الصين مشاركة بناءة في المشاورات حول القرار واقترحت تغييرات بشأن المسائل ذات الصلة، إلى جانب روسيا والجزائر وبلدان أخرى. وأدخل المشاركان في الصياغة تحسينات ننوه بها على نص مشروع القرار 2722 (2024)، ولكن بعض التنقيحات المقترحة لم تُدرج ضمن القرار. ولا يزال القرار غير واضح بشأن عدة مسائل رئيسية، مما يقلقنا من أنه قد لا يحقق النتائج المرجوة أو يؤدي إلى عواقب سلبية، مما يسفر عن تصاعد آخر للتوترات في المنطقة. ولذلك، اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت على القرار.

وندعو الحوثيين إلى الالتزام بأحكام القرار والتوقف فورا عن مهاجمة ومضايقة السفن المدنية واحترام حرية الملاحة لجميع الدول في مياه البحر الأحمر. وندعو الأطراف المعنية إلى التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاضطلاع بدور بناء ومسؤول في تخفيف حدة التوتر في البحر الأحمر.

ولا ينبغي لأي بلد إساءة تفسير الأحكام ذات الصلة من القرار أو إساءة استخدامها لإثارة توترات جديدة في البحر الأحمر. وتجدر الإشارة إلى أن التوترات الحالية في البحر الأحمر هي أحد مظاهر الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة. وتلك حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وقد شددت الصين مرارا على الضرورة الملحة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. فهو الشرط الأساسي لتحقيق كل المسائل الأخرى، وأولوية عليا في الجهود الدبلوماسية الدولية. ونأسف لأن القرار الذي اتخذه المجلس من فوره لا يدعو صراحة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وستواصل الصين العمل مع المجلس والمجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة لتعزيز وقف الأعمال العدائية في غزة ووقف التصعيد في البحر الأحمر والتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر سيراليون القائمين على صياغة القرار 2722 (2024)، وهما اليابان والولايات المتحدة، على مقترحهما الحسن التوقيت بشأن مسألة تثير قلقا دوليا وعلى ما اضطلعا به من عمل بناء وأجرياه من مشاورات خلال عملية التفاوض.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبدي رأيه بصوت موحد بغية حماية الأمن البحري وحقوق وحريات الملاحة التي تتمتع بها جميع سفن الدول الأعضاء في البحر الأحمر.

وفي بياننا أمام المجلس في 3 كانون الثاني/يناير بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9525)، أدنا هجمات الحوثيين على السفن البحرية في البحر الأحمر. وفي السياق الأوسع، دعونا إلى بذل الجهود لدعم عملية السلام اليمنية وأعربنا عن قلقنا إزاء البعد الإقليمي الأخير والتصعيد المحتمل.

ولذلك صوتت سيراليون لصالح القرار 2722 (2024) في ضوء مبدأ حماية حقوق وحريات الملاحة التي تتمتع بها سفن جميع الدول الأعضاء والتهديد الذي يتعرض له البحارة جراء الحالة الراهنة في البحر الأحمر.

وصوتت سيراليون أيضا مؤيدة التعديلات الشفوية التي لم تكلل بالنجاح التي اقترحها الاتحاد الروسي: التعديل الأول المتعلق بتحقيق

الاتساق في ممارسة المجلس؛ والتعديل الثاني بشأن التطبيق المتسق للقانون الدولي القائم؛ والتعديل الثالث لأننا نرى أن هناك صلة جدية بين تزايد الهجمات البحرية في البحر الأحمر والحالة في غزة.

ونقر بأنه كان من الممكن إدخال مزيد من التحسينات على القرار. بيد أن تحقيق الكمال لا ينبغي أن يحول دون تحقيق المنفعة. وفي ذلك الصدد، يكفل القرار 2722 (2024) اضطلاع المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك أود أن أختتم كلمتي بتكرار دعوتنا إلى الجهات الفاعلة الإقليمية للامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي من شأنها أن تزيد من تصعيد الحالة الخطيرة والمتردية بالفعل في المنطقة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد صوتت سويسرا لصالح القرار 2722 (2024) وترحب باعتماده.

مع بداية عام 2024، يرسل مجلس الأمن إشارة قوية تؤكد من جديد على أهمية الالتزام الصارم بحقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر وفقا للقانون الدولي. ونود أن نشكر وفدي اليابان والولايات المتحدة على ما بذلاه من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس.

ونتشاطر تقديرنا لإدراج عدة عناصر قدمتها سويسرا، لا سيما النداء إلى توخي الحذر وممارسة ضبط النفس بغية تجنب استمرار تدهور الحالة في البحر الأحمر وجميع أنحاء المنطقة. ونرحب أيضا بإدراج إشارة إلى ما تشكّله الأعمال غير المشروعة التي تستهدف الملاحة البحرية من مخاطر تهدد سلامة البحارة وحماية جميع المدنيين بشكل عام.

وفيما يتعلق بصياغة الفقرة 3 من منطوق القرار، نود أن نؤكد أن الحقوق المذكورة في تلك الفقرة تقتصر حصرا على التدابير العسكرية الرامية إلى اعتراض الهجمات التي تستهدف السفن التجارية والسفن الحربية من أجل حماية تلك السفن.

وأخيرا، نؤكد من جديد أهمية وحدة صف المجلس في صون السلم والأمن الدوليين في مواجهة تزايد خطر التصعيد الإقليمي.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة واليابان على قيادتهما للجهود المبذولة في هذه العملية، وكذلك على إدراج العديد من شواغلنا في القرار 2722 (2024).

لقد صوتت سلوفينيا لصالح القرار اليوم. فحرية الملاحة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنا كوننا بلدا بحريا وكون ميناء كوبر يشكّل مركزا حيويا لعبور البضائع إلى أوروبا.

وكما قلنا خلال مداولات المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9525)، فإن تدهور الحالة في البحر الأحمر يبعث على بالغ القلق. ونحن ندين بشكل لا لبس فيه هجمات الحوثيين على السفن التجارية في الممرات المائية الحيوية في المنطقة. فتلك الهجمات تقوض الأمن البحري الدولي وتعرض للخطر التدفقات الحيوية للغذاء والوقود والمساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإنها تخاطر بجر اليمن إلى تصعيد إقليمي في وقت يبدو فيه أن تحقيق تقدم حاسم نحو السلام الدائم قريب المنال.

ولا بد أن تتوقف هجمات الحوثيين وعلى المجلس مسؤولية التصدي لها. وفي الوقت نفسه، نأسف لعدم التمكن من التوصل إلى نتيجة توافقية بشأن النص. ونرى أن بعض عناصر القرار كان يلزمها المزيد من التوضيح – فتفسيرنا للفقرة 3 من المنطوق هو أن أي رد على الهجمات في البحر الأحمر يجب أن يتماشى مع القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانونالدولي لحقوق الإنسان، وأن يكون في إطار الشروط الصارمة لممارسة الدفاع عن النفس.

علاوة على ذلك، وفي حين اتخذنا موقفا مشتركا بالامتناع عن التصويت على جميع التعديلات الشفوية التي اقترحها الاتحاد الروسي اليوم، فإننا ندرك ضرورة أن يتخذ المجلس إجراء بشأن جميع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش في حالة اضطراب. وقد لقى أكثر من 000 23 شخص حتفهم منذ تشرين الأول/أكتوبر. ونرى أن معالجة بعض عناصر الأزمة المدمرة الراهنة وعدم الاستجابة بشكل شامل للمسائل الأكثر إلحاحا وفتكا على الإطلاق لن يجلب السلام

ولا الأمن إلى المنطقة. ولذلك اتخذت سلوفينيا موقفا واضحا جدا من خلال دعوتها المستمرة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. ونرى أن ذلك هو الخيار الأمثل لبدء استعادة الهدوء في المنطقة ومنع إراقة المزيد من الدماء.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصدي على وجه الاستعجال للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وعليه، فقد صوتت مالطة لصالح القرار 2722 (2024)، كما أنها تشكر الولايات المتحدة واليابان على تقديمه.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية البحرية في البحر الأحمر. ويشكّل التصعيد المقلق والهجمات التي تستهدف السفن التجارية في البحر الأحمر انتهاكا للقانون الدولي. وتلك الهجمات، بما في ذلك ما شهدناه أمس من تكثيف مثير للقلق للهجمات التي يشنها الحوثيون، غير مقبولة ويجب إدانتها بشدة. وندعو الحوثيين إلى التوقف على الفور عن أي هجمات وأعمال تستهدف السفن التجارية والإفراج فورا عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها.

إن الأمن البحري يكتسي أهمية حاسمة لرفاه السكان المدنيين في اليمن، الذين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية. وقد يسفر المزيد من التصعيد عن تعطيل تدفق المساعدات إلى اليمن وقد يكون له عواقب وخيمة على سكانه. ويجب على الحوثيين أن يتصرفوا بما يخدم مصلحة الشعب اليمني.

ونعتقد أن القرار بصيغته الحالية يرقى إلى مستوى مسؤوليات المجلس. لا ينبغي لنا أن نسمح بارتكاب هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي أو نجد لها أي أعذار. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب عليها أن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية التي قد يكون لها أثر مزعزع للاستقرار في المنطقة.

وأود أن أؤكد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كونها الركيزة الأساسية لإدارة المحيطات، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتكتسي كفالة الاحترام الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أهمية بالغة لأنها تضع القواعد لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع الدول. فالاستخدام الحر والسلمي للبحار والمحيطات أمر حيوي لنا جميعا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تؤمن إكوادور بضرورة أن يكون لمجلس الأمن رأي مسموع بشأن المسائل الهامة، مثل ممارسة حرية الملاحة، بما يتفق دائما مع القانون الدولي. وفي الحالة المعروضة علينا على وجه التحديد، تعتقد إكوادور أن الاستقرار والأمن في البحر الأحمر يسهمان في السلم والأمن الدوليين وفي ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية والتجارية واحتياجات الأمن الغذائي للمنطقة والعالم.

ويحث القرار 2722 (2024)، الذي اعتمد للتو، على توخي الحذر وضبط النفس لتجنب مواصلة تصعيد الوضع في البحر الأحمر والمنطقة، ويشجع جميع الأطراف على تكثيف الجهود الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مواصلة دعم الحوار وعملية السلام في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة. ولتلك الأسباب، صوتت إكوادور لصالح القرار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): قام وفد الجزائر بالتصويت من فوره لأول مرة خلال فترة عضويته الحالية في مجلس الأمن، وكنت أفضل أن أكون جزءا من مجلس أمن موحد بشأن مسألة بالغة الأهمية تخص الأمن البحري والاقتصادي في البحر الأحمر. لا شك، بالنسبة للجزائر، أن ضمان الملاحة الآمنة في هذا الممر البحري هدف حاسم يتجاوز الحدود الوطنية. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي بأسره كفالة هذا الأمن لضمان سيولة التدفقات التجارية وسلامتها، امتثالا لقواعد القانون الدولي المفهومة جيدا.

وأشكر القائمين على الصياغة على الاستماع إلينا وإدراج بعض إسهامات الوفد الجزائري في القرار. وللأسف، فإن الشواغل الرئيسية لوفدنا بشأن عنصرين هامين من القرار الذي صوتنا عليه للتو لم تؤخذ في الحسبان، على الرغم من طلبنا.

بادئ ذي بدء، نعتقد أن أي تدخل عسكري في المنطقة، وخاصة في اليمن، يجب التعامل معه بأقصى درجات الحذر، خاصة ضد الحوثيين في اليمن. فمن شأن هذا التدخل، في حد ذاته، أن يخاطر بتعقيد – وربما تقويض بشكل لا رجعة فيه – الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بشق الأنفس، بما في ذلك جميع الوكالات ذات الصلة، ولا سيما الجهود التي بذلها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ، لتهدئة التوترات في المنطقة. وفي الواقع، أعطت المفاوضات الأخيرة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين سببا وجيها للشعور بالأمل في منطقتنا، مع ظهور آفاق لحل النزاع بين اليمنيين وبداية حقبة من السلام والأمن للشعب اليمني، الذي عانى كثيرا من النزاع.

ثانيا، عمل وفد بلدي بنشاط مع القائمين على الصياغة حتى لا يغض المجلس الطرف، عند نظره في مسألة الأمن البحري في البحر الأحمر، عن الصلة الواضحة للجميع بين هجمات الحوثيين على السفن التجارية وأحداث الأشهر الثلاثة الماضية في غزة. وسواء كان هناك ما يبرر ذلك أم لا، فإن هذا هو ما يحتج ضده الحوثيون أنفسهم، وهو ما يجب أن نأخذه بعين الاعتبار. وبالمثل، لا يمكن للمجلس أن يتجاهل المشاعر التي أثارها في العالم العربي والإسلامي القصف العشوائي للمدنيين الأبرياء ومذابح النساء والأطفال، التي أدت بالفعل إلى مقتل أكثر من 000 23 شخص من السكان المدنيين الفلسطينيين. ففي الأشهر الثلاثة الماضية – وأنا لا أحب الاستشهاد بهذه الإحصاءات – وصلت عدد الوفيات إلى 300 حالة في اليوم. إن هذا هو النزاع الأكثر دموية في العالم.

وأخيرا، إذا كان المجلس بحاجة إلى أدلة على الصلة بين القرار الذي اعتمدناه للتو وما يحدث في غزة، ينبغي للأعضاء أن يتذكروا أنه كان هناك 15 عضوا منا حول هذه الطاولة يوم الأربعاء الماضي – 15 عضوا في مجلس الأمن (انظر S/PV.9325). لا، بل كان هناك أيضا عضو آخر، العضو السادس عشر – وهو ممثل السلطة القائمة بالاحتلال. ممثل الجلادين في غزة.

ولهذا السبب، فضلنا الامتناع عن التصويت على القرار 2722 (2024)، لأننا لا نستطيع أن نؤيد نصا يتجاهل 000 23 روح أزهقت خلال الأشهر الثلاثة الماضية في غزة.

رفعت الجلسة الساعة 18/00.